Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction des Etudes et des Prévisions Financières

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الدراسات والتوقعات المالية

دراسات

العلاقات المغربية الإفريقية:

طموح نحو "حدود جديدة"

شتنبر 2014

المحتويات

المحتويات.....1
مقدمة.....2
1. الإطار التنظيمي لعلاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء.....4
1.1. الاتفاقيات الثنائية.....4
1.2. اتفاقيات ذات طابع جهوي.....6
1.3. تنظيم الاستثمارات المغربية في إفريقيا.....6
1.4. الزيارة الملكية لإفريقيا جنوب الصحراء فبراير-مارس .....2014.....7
2. تدفقات المبادلات بين المغرب وشركائه الأفارقة.....9
3. عوامل تعيق المبادلات.....14
4. كثافة المبادلات الثنائية بين المغرب وشركائه الأفارقة.....15
5. بعض الفرص للتصدير نحو إفريقيا.....16
6. الاستثمارات الخارجية المباشرة المغربية وحضور المقاولات المغربية في السوق الإفريقية.....17
6.1 التوزيع الجغرافي لاستثمارات المغرب المباشرة في إفريقيا.....18
6.2 البنية القطاعية للاستثمارات المغربية في إفريقيا.....19
7. تعدد المبادرات الدولية لصالح إفريقيا.....22
8. الشروط الأساسية لتعزيز التموقع الاقتصادي للمغرب في إفريقيا.....24
خاتمة.....25
ببليوغرافيا.....27

لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1 : مبادلات المغرب التجارية مع إفريقيا (بملايير الدراهم).....9
الرسم البياني 2 : الصادرات المغربية نحو إفريقيا (بملايير الدراهم).....9
الرسم البياني 3 : وادرات المغرب من إفريقيا (بملايير الدراهم).....10
الرسم البياني 4 : المبادلات التجارية مع إفريقيا حسب البنية الجهوية.....10
الرسم البياني 5 : مبادلات المغرب التجارية مع إفريقيا غرب الصحراء بملايير الدراهم).....11
الرسم البياني 6 : مبادلات المغرب التجارية مع إفريقيا غرب الصحراء (الحصة العالمية %).....11
الرسم البياني 7: الصادرات المغربية نحو إفريقيا غرب الصحراء (بملايير الدراهم).....12
الرسم البياني 8 : واردات المغرب من إفريقيا غرب الصحراء (بملايير الدراهم).....12
الرسم البياني 9 : صادرات المغرب نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (الحصة %).....13
الرسم البياني 10 : واردات المغرب من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (الحصة %).....14
الرسم البياني 11 : تطور تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء وحصة المنطقة من مجموع التدفقات.....17
الرسم البياني 12 : البنية الجغرافية لتدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة المغرب المتراكمة خلال الفترة ما بين 2003 و*2013.....18
الرسم البياني 13 : بنية تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء حسب القطاع (2008-2012).....19

مقدمة

لم يتوقف المغرب منذ الاستقلال عن تأكيد هويته الإفريقية. فطالما جعل تطوير علاقاته مع أشقائه الأفارقة من بين أهم أولوياته الاستراتيجية متوسلا في ذلك بتقوية علاقاته السياسية وإنشاء شراكات متنوعة وخصبة، ملتزما بوفائه للروابط التاريخية المتينة التي تجمعه بهذه البلدان.

وفي الوقت الراهن، وفي عهد جلالة الملك محمد السادس، اتخذ هذا المنحى الإفريقي بعدا جديدا، إذ تم إدراجه في رؤية طويلة المدى ترتكز على أسس التعاون جنوب-جنوب وكذا على ضرورة التنمية البشرية في إقامة روابط اقتصادية منصفة وعادلة ومتوازنة.

وتشهد مختلف الزيارات التي استهدفت أكثر من اثني عشر بلدا إفريقيا والزيارة الملكية الأخيرة لإفريقيا على الالتزام الصادق للمملكة المغربية تجاه القارة. وهو الالتزام الذي أصبح يشمل كافة المجالات سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو روحية.

إن اختيار بلدنا للأرضية الإفريقية اختيار منطقي يتماشى وإعادة التشكيل التي يعرفها الاقتصاد العالمي الذي يطبعه الاستدراك الاقتصادي للبلدان النامية والسير نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب يفرض على قارتنا إعادة تموقعها كقطب عالمي جديد للنمو.

كما أن النتائج الاقتصادية التي تم تسجيلها خلال العقد الأخير والتوقعات الجيدة التي يتم رسمها تدعو إلى أخذ قسط كامل من دينامية النشوء الحالية التي تنبني على مؤسسات صلبة وتتميز بمرونة عالية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

لكن هذه العملية التي لا رجعة فيها لن تستمر وتتعزز دون تحول هيكلي وتنويع للاقتصادات الإفريقية وتحويلها نحو أنشطة ذات قيمة مضافة عالية ومحتوى تكنولوجي قوي. كما أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف في غياب تعاون قوي بين دول الجنوب وإنشاء فضاءات جهوية تسمح لأسواقنا بتحقيق حجم يؤهلها للمنافسة وخلق وفورات الحجم وبالتالي تحقيق إعادة التموقع المرجو.

وبهذا الخصوص، تطمح الاستراتيجية الاقتصادية التي طورها المغرب إلى جعله مركزا جهويا في خدمة التنمية المشتركة في مختلف المجالات الأساسية لمستقبلنا المشترك (الأمن الغذائي والبنيات التحتية وتوسيع التعامل البنكي والشمول المالي والطاقات المتجددة والنمو الأخضر).

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن التواجد الاقتصادي للمغرب في إفريقيا عرف تطورا مر عبر ثلاث مراحل:

- انطلقت المرحلة الأولى بإشراك المقاولات العمومية في وضع عدة برامج مرتبطة بتطوير البنيات التحتية الأساسية، وخاصة بناء السدود وإنشاء شبكات الطرق والسكك الحديدية والاتصالات والتطهير والتزويد بالكهرباء وتدبير موارد المياه والسقي، وغيرها.
- وفي المرحلة الثانية تم إشراك فاعلي القطاع الخاص في كل من مجال الخدمات (البنكية، التكوين المهني استغلال المناجم) مدعمين في مبادراتهم بدبلوماسية اقتصادية جد دينامية.
- والمرحلة الحالية التي تتميز بدافع استراتيجية اقتصادية حقيقية تندرج في إطار الرؤية المتوسطة والطويلة المدى الموجهة نحو تحقيق اندماج جهوي أعمق في أبعاده التجارية والمالية والاقتصادية بل حتى النقدية.
- وهكذا، اتخذ توجه المغرب نحو إفريقيا بعدا جديدا بدخوله ضمن رؤية طويلة المدى تنبني على فضائل التعاون جنوب-جنوب وعلى ضرورة التنمية البشرية في إقامة روابط اقتصادية منصفة وعادلة ومتوازنة.
- وخدمة لهذه الرؤية، أصبح من الضروري دراسة نمط العلاقات الاقتصادية التي نسجتها المملكة مع البلدان الإفريقية من أجل الكشف عن قدراتها، والشروط اللازمة لتنفيذها بشكل فعال.

إن تحقيق اندماج جهوي أعمق في كل أبعاده المتعددة سيساهم في تحرير قدرات القارة ومنح شعوبها أملا في حياة أفضل. كما إنه سيساعد إفريقيا على تحمل مسؤوليتها والاعتماد على إمكانياتها الخاصة عبر تطوير الشراكات جنوب-جنوب بين القطاعين العام والخاص وتسهيل تبادل التكنولوجيا في إطار الاستفادة المتبادلة.

وقد سبق للمغرب أن ساهم في عدة مبادرات لصالح البلدان الإفريقية، خاصة منها إلغاء ديون بعض الدول الأقل نموا والإعفاء الكامل لمنتوجاتها من الرسوم الجمركية عند دخولها السوق المغربية. كما أنه يتابع مجهوداته الساعية إلى تمتين روابط التعاون مع الشركاء الأفارقة، خاصة عبر العمل على التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (الإيموا) والانضمام إلى تجمع دول الساحل والصحراء (سين صاد)، ويتفاوض المغرب حاليا حول اتفاقيات شراكات استراتيجية من بينها الإنشاء التدريجي لمناطق للتبادل الحر مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك).

ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن للفرص المنبثقة عن التعاون "الثلاثي" االمنبني على توجيه أموال المساعدات الدولية نحو تمويل مشاريع البنيات التحتية في إفريقيا ووضعها تحت إشراف مقاولات مغربية، أن تشكل أيضا نقطة ارتكاز من أجل تكثيف علاقات المغرب الاقتصادية مع بلدان القارة.

1. الإطار التنظيمي لعلاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء

لطالما شكل التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي رافعة مهمة لاستراتيجية المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء. فقد أبرم المغرب منذ الستينات، غداة استقلال عدد كبير من البلدان الإفريقية، نسيجا مهما من اتفاقيات للتعاون الثنائي مع هذه البلدان عن طريق وضع إطار تنظيمي ملائم.

وينظم العلاقات الاقتصادية بين المغرب والبلدان الإفريقية إطار قانوني يضم أكثر من 500 اتفاقية تعاون. وتتميز هذه الاتفاقيات بإشراك القطاع الخاص في مختلف المبادرات الحكومية تجاه القارة.

1.1 . الاتفاقيات الثنائية

وقع المغرب مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تتعلق بالجانب التجاري والاستثمار. وتتخذ هذه الأخيرة شكل اتفاقيات تجارية واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار, واتفاقيات عدم ازدواجية الضريبة أو اتفاقية التأسيس [2] (انظر المرجع: الملحق، لائحة الاتفاقيات التجارية والاستثمارية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء).

1.1.1. الاتفاقيات التجارية:

ويتعلق الأمر بثلاثة أنواع من الاتفاقيات: الاتفاقيات التقليدية المبنية على شرط الدولة الأكثر تفضيلا؛ الاتفاقيات التجارية التفضيلية وكذا الاتفاقية المتعلق بالنظام العالمي للأفضليات التجارية.

الاتفاقيات التقليدية المبنية على شرط الدولة الأكثر تفضيلا:

أبرم المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أربعة عشر اتفاقية تجارية ثنائية تتضمن شرط الدولة الأكثر تفضيلا، من بينها ثمانية بلدان من غرب إفريقيا وستة من وسطها.

[1] تخول اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار الموقعة من طرف المغرب لمستثمري البلدان الشركاء شرط المعاملة كمواطنين وشرط البلد الأكثر تفضيلا ومعاملة عادلة ومتوازنة. وتضمن القابلية التامة للصرف لعمليات رأس المال والتحويل الحر للأرباح والتحويل الحر للرساميل المستثمرة إلى الوطن.

[2] يُعنى هذا النوع من الاتفاقيات خصوصا بحقوق الرعايا والحقوق المعترف بها للأجانب فيما يتعلق بممارسة المهن الحرة والتجارية ووضعيتهم الضريبية ومساهمتهم في أنشطة الدولة (العروض العمومية والامتيازات والرخص الإدارية).

المغرب-إفريقيا جنوب الصحراء: الاتفاقيات الموقعة ذات شرط الدولة الأكثر تفضيلا

البلد	تاريخ التوقيع
أنغولا	23-10-1989
البنين	07-03-1991
بوركينافاسو	29-06-1996
الكاميرون	15-04-1987
جمهورية إفريقيا الوسطى	26-06-1986
الكونغو	18-09-1996
ساحل العاج	22-9-1973/بروتوكول إضافي: 16-12-1980
الغابون	06-11-1974
غينيا	12-04-1997
غينيا الاستوائية	12-09-1986
مالي	17-9-1987
النيجر	7-11-1982
نيجيريا	4-4-1977
السودان	9-9-1998
تشاد	4-12-1997

المصدر: وزارة التجارة الخارجية

- الاتفاقيات التجارية التفضيلية:

أبرم المغرب اتفاقيات تجارية وجمركية مع بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء تقضي بمنح امتيازات جمركية متبادلة لبعض المنتوجات.

وتم الإبقاء على بعض قواعد المنشأ من أجل السماح بتخفيض رسوم الاستيراد أو الإعفاء الكامل منها، بل وأحيانا حتى من بعض الرسوم ذات الأثر المماثل (غينيا، تشاد، السنغال). كما تنص مقتضيات هذه الاتفاقيات على امتيازات ضريبية في حال احترام "قاعدة النقل المباشر". وهكذا، فإن مرور أحد المنتوجات على تراب الأغيار لا يمنح البلد المعني حق الاستفادة من النظام التفضيلي.

المغرب-إفريقيا جنوب الصحراء: الاتفاقيات التجارية التفضيلية

البلد	تاريخ التوقيع	تاريخ السريان
غينيا	12-04-1997	12-04-1997
السنغال	13-09-1987	03-12-1987
تشاد	14-12-1997	04-12-1997

المصدر: وزارة التجارة الخارجية

- الاتفاقية المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية

يمنح النظام العالمي للأفضليات التجارية، وهو أداة أُحدثت سنة 1988 من أجل تعزيز التعاون جنوب-جنوب وتشجيع المبادلات بين البلدان السائرة في طريق النمو، البلدان الموقعة معا أفضليات على أساس متبادل. وانضم المغرب إلى هذا النظام سنة 1998، ووقع بروتوكول الانضمام بتاريخ 14 فبراير 1997. ومن أصل 48 بلدا، يضم هذا النظام 33 بلدا أفريقيا.

وتم اختتام الجولة الثالثة من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية (جولة ساو باولو) يوم 15 دجنبر 2010 في فوز دو إيغواسو بالبرازيل. ووقع على العقد النهائي لهذه الجولة كل من: الأرجنتين والبرازيل وكوبا ومصر واندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والمغرب وباراغواي وأوروغواي.

1.1.2. الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار

أبرم المغرب عدة اتفاقات مرتبطة بالاستثمار مع البلدان الإفريقية. غير أنه لم يدخل منها حيز التنفيذ إلا اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات المبرمة مع الغابون وموريتانيا وكذا اتفاقية عدم ازدواجية الضريبة الموقعة مع السنغال. وأمام هذا الوضع، يبقى توسع المقاولات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء عالقا بسبب التأخر في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة.

وفي نفس السياق، يبدو أنه من المهم تفعيل اتفاقيات الاستثمارات المبرمة مؤخرا مع كل من مالي والكونغو اللذان يشكلان على التوالي أول وثاني وجهة للاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب في المنطقة. كما تجب المصادقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة الموقعة مع بوركينافاسو حيث يشكل استثمار اتصالات المغرب ثاني أكبر صفقة في المنطقة.

1.2. اتفاقيات جهوية

في إطار تعزيز العلاقات مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، اتجه المغرب نحو إبرام اتفاقيات ذات طابع جهوي وعالمي. وتشمل هذه الاتفاقيات كلا من التجارة والاستثمار.

وهكذا، سيتم قريبا التوقيع بشكل نهائي على اتفاقية تجارية واستثمارية وُقعت بالأحرف سنة 2008 مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (الإيموا). وإضافة إلى شرط الدولة الأكثر تفضيلا، تنص هذه الاتفاقية على إعفاءات كاملة أو تخفيضات على مستوى الجمارك والضرائب لبعض المنتوجات، قد تصل إلى 50%. والهدف من وراء ذلك هو وضع إطار قانوني ملائم يمكن من تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين.

وقد انضم المغرب كذلك لتجمع دول الساحل والصحراء (سين صاد) في فبراير 2001 أثناء قمته الثالثة المنعقدة في الخرطوم.

ومن جهة أخرى، يتفاوض المغرب حاليا بشأن اتفاقيات شراكات إستراتيجية يدخل ضمنها الإنشاء التدريجي لمناطق للتبادل الحر مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا[3] (سيماك).

1.3. تنظيم الاستثمارات المغربية في إفريقيا

ن السرعة التي تشهدها وتيرة الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب ليست مستقلة عن المرونة التي لحقت تقنين الاستثمارات. تلك المرونة التي تقترح المزيد من التسهيلات للمقاولات المغربية من أجل اقتناص الفرص في الخارج، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.

وبالفعل، فإن عملية الإصلاح التي قامت بها السلطات العمومية فيما يخص الاستثمار في الخارج كانت وراء إجراءين أساسيين للتسهيل، وهما :

- تحرير الاستثمار في غشت 2007[4], في حدود

30 مليون درهم سنويا بالنسبة للأشخاص الاعتباريين الذين يتوفرون على ثلاث سنوات

[3] الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو، والغابون وغينيا الاستوائية وتشاد.

[4] المصدر: مكتب الصرف، الدورية 1720

من النشاط، شريطة أن تكون محاسبة المقاولة مصادقا عليها من طرف مدقق حسابات خارجي وأن يكون الاستثمار المزمع القيام به مرتبطا بنشاط المعني بالأمر؛

- في دجنبر 2010[5], رفع المبلغ القابل للتحويل الخاص بالاستثمارات في الخارج إلى سقف 100 مليون درهم بالنسبة لإفريقيا و50 مليون درهم بالنسبة لباقي القارات. ومن جهة أخرى، تم إنشاء صندوق من 200 مليون درهم بهدف تعزيز حضور المقاولات المغربية الخاصة في السوق الإفريقية.

ويجدر التذكير أيضا بأن اهتمام المغرب بالبلدان الإفريقية تكرس بتبني استراتيجية خاصة بالدول الأقل نموا في القارة. وبالفعل، فخلال القمة الأوربية-الإفريقية التي انعقدت في القاهرة سنة 2000، قام المغرب بإلغاء دين الدول الأقل نموا وإعفاء منتوجاتها من الرسوم الجمركية بشكل كامل عند دخولها السوق المغربية، وذلك في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وإلى جانب المساعدات العاجلة، يخصص المغرب ما يقارب 300 مليون دولار سنويا لأصدقائه الأفارقة برسم المساعدة الإنمائية الرسمية، أي 10% من مجموع مبادلاته مع إفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الزيارات التي قام بها صاحب الجلالة لعدة بلدان أفريقية والمبادرات المتخذة مكنت من تمتين الروابط مع شركائنا في إفريقيا جنوب الصحراء، ما أسفر عن توقيع 500 اتفاقية خلال عقد واحد مع أكثر من 40 بلدا.

1.4. الزيارة الملكية إلى إفريقيا جنوب الصحراء فبراير-مارس 2014

في إطار تعزيز التعاون الثنائي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، قام العاهل المغربي بجولة من أربع محطات شملت كلا من مالي وساحل العاج وغينيا والغابون، يرافقه وفد هام من رجال الأعمال. وتعطي هذه الزيارة بعدا آخر لتلك الرؤية الاستراتيجية وتوفر فرصا غير مسبوقة للدفع قُدما بتعاون المغرب مع إفريقيا. وهكذا، فقد وسعت مجال تدخل الشركات المغربية ليشمل قطاعات متنوعة تشكل احتياجات بارزة للاقتصادات المتغيرة. وتم توقيع أكثر من 90 اتفاقية شراكة تعكس أُسس الرؤية الملكية بخصوص تعزيز التعاون جنوب-جنوب وتكريس البعد الإفريقي للملكة، كما تم إطلاق عدة مشاريع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية' خاصة في مجالات الصحة والتعليم والفلاحة وتربية المواشي والصيد البحري والسكن الاجتماعي.

وتنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تم إنشاء لجنة مشتركة للقطاع الخاص والعام، تجتمع هذه اللجنة كل شهر، تتكلف بتتبع الاتفاقيات المبرمة بين المغرب والبلدان الإفريقية، وذلك من أجل تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع شركائنا الأفارقة.

في مالي، مكنت الزيارة الملكية من إطلاق عدة مشاريع للتنمية، خاصة في مجالات الصحة والفلاحة وتربية المواشي، تتعلق بإنشاء عيادة خاصة بالفترة المحيطة بالولادة من طرف مؤسسة محمد الخامس، وتزويد

[5] المصدر: مكتب الصرف، الدورية 1732

مالي بالسائل المنوي البقري من طرف نفس المؤسسة، وتوقيع اتفاقية بين الدولة المالية والمجموعة المغربية "أليانس" من أجل بناء مساكن ووضع البنيات التحتية لثكنات القوات المسلحة. وقام قائدا البلدين كذلك بإطلاق أشغال إنشاء مصنع للإسمنت وتدشين الجزء المالي من سلك الألياف البصرية الذي يجمع كلا من المغرب ومالي وبوركينافاسو والنيجر.

في ساحل العاج، همت أبرز الإنجازات إطلاق عدة برامج من بينها قرية صيد الأسماك التي أُنشئت في جماعة أتيكومبي، ودعم صندوق إعانة نساء ساحل العاج وإطلاق بناء المساكن الاجتماعية، وكذا إنشاء 5000 قاعة درس في المدارس الابتدائية. وقد مكنت الزيارة الملكية سنة 2013 أيضا من توقيع ستة اتفاقيات تهم بالخصوص مجالات الصيد البحري وتربية الأسماك والخدمات الجوية والسياحة.

بالنسبة لغينيا, مكنت الزيارة الملكية من توقيع 21 اتفاقية تتعلق بالأولويات التي حددتها الحكومة سواء أتعلق الأمر بالصيد البحري أو تحويل المنتوجات البحرية أو الكهرباء أو السكن أو عدم ازدواجية الضرائب أو الحد من التهرب الضريبي. كما أن أحدى الاتفاقيات خصص لتنمية القطاع الفلاحي من أجل تخصيب الأراضي الزراعية بفضل أسمدة المكتب الشريف للفوسفات. وتم كذلك توقيع اتفاقيات أخري، خاصة في مجالات النقل البحري والتعاون الصناعي والتجاري. وموازاة مع ذلك، ستسمح ندوة المستثمرين المزمع عقدها في كناكري بتحديد فرص الأعمال للشركات المغربية.

وتُوّجت الزيارة الملكية إلى الغابون بتوقيع 24 من المعاهدات والاتفاقيات في مجالات متعددة، خاصة الفلاحة والتكوين وكذلك الإسكان والنقل والتكنولوجيات الحديثة، إضافة إلى شراكة استراتيجية في مجال الأسمدة. وستترجم هذه الأخيرة بإنتاج أكثر من مليوني طن سنويا من الأسمدة ذات المحتوى العالي من الفوسفات والأمونياك، التي سيتم إنتاجها وتصديرها على وجه الأولوية للبلدان الإفريقية في أفق 2018. ومن أجل ذلك، يجب القيام باستثمار يبلغ 2,3 مليار دولار من أجل القيام، في مرحلة أولى، بتشييد وحدة لإنتاج الأمونياك انطلاقا من الغاز الغابوني، وهي الأولى من نوعها في المنطقة، والتي ستقوم بتموين الأسواق المجاورة.

وفي سنة 2013، تم توقيع ست اتفاقيات تعاون ثنائية جديدة سواء في المجالات التقنية، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الغش والمختبرات والصحة، بما فيها تكوين مستخدمي الصحة في المعهد الوطني للتكوين في الشؤون الصحية والاجتماعية، و في مجال الوقاية المدنية. وتم كذلك توقيع مذكرة تفاهم حول إطار شراكة استراتيجية في مجالات التكنولوجيا وأنظمة المعلومات.

وفي السنغال، مكنت الزيارة الملكية الأخيرة سنة 2013, من توقيع اتفاقيات تعاون تتعلق بالنقل الطرقي الدولي للمسافرين والبضائع والنقل البحري، تنص بالخصوص على فتح خط بحري بين

المغرب والسنغال، وكذا في مجالات المناجم والمحروقات والكهرباء والطاقات المتجددة.

2. تيارات المبادلات بين المغرب وشركائه الأفارقة

رغم التطور الواضح الذي حققته خلال العقد الأخير، مازالت المبادلات التجارية بين المغرب والبلدان الإفريقية تعاني من نفس نقاط الضعف التي تطبع العلاقات التجارية بين بلدان الجنوب.

خلال الفترة ما بين 2003-2013 ارتفع المبلغ الإجمالي لمبادلات المغرب التجارية مع القارة الإفريقية بمعدل سنوي نسبته 13% ليستقر عند 36 مليار درهم سنة 2013، مشكلا ما يقارب 6.4% من القيمة الإجمالية لمبادلات المغرب الخارجية مقابل 4,6% سنة 2003.

الرسم البياني1 : مبادلات المغرب التجارية مع إفريقيا (بملايير الدراهم)

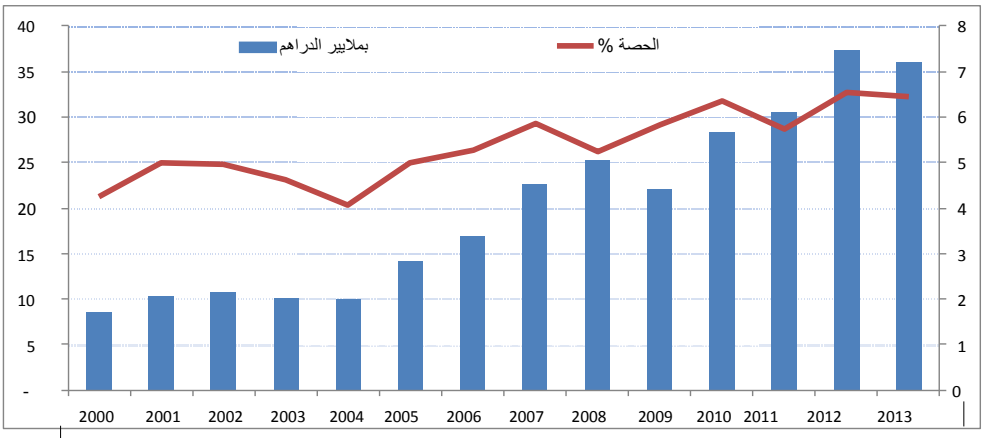

المصدر: مكتب الصرف، إنجاز م.د.ت.م.

وخلال نفس الفترة، حققت صادرات المغرب نحو إفريقيا ارتفاعا بمعدل سنوي نسبته 16% لتبلغ 16,3 مليار درهم، مشكلة 8,8% من مجموع صادرات المغرب مقابل 4,2% سنة 2003. وتتشكل هذه الصادرات أساسا من الأغذية والمشروبات والتبغ (28% سنة 2013) والمنتوجات نصف المصنعة (23%) والمنتوجات المكتملة للتجهيزات الصناعية (17%) ومنتوجات الاستهلاك المكتملة (16%) والطاقة ومواد التشحيم (12%).

الرسم البياني2 : صادرات المغرب نحو إفريقيا (بملايير الدراهم)

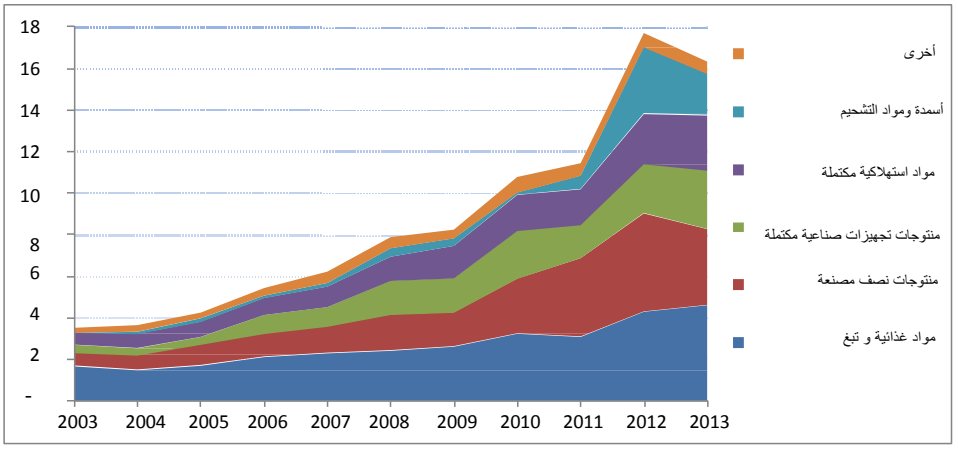

المصدر: مكتب الصرف، إنجاز م.د.ت.م.

ومن جهتها، ارتفعت الواردات بمعدل سنوي نسبته 12% ليستقر عند 19,8 مليار درهم سنة 2013، أي بحصة 5,2% من مجموع واردات المغرب مقابل 4,8% سنة 2003. وتُظهر بنية هذه الصادرات الحضور البارز للمشتريات من المنتوجات الطاقية (60% سنة 2013)، متبوعة بالمنتوجات نصف المصنعة (13%) ثم المنتوجات الغذائية والمشروبات والتبغ (13%).

الرسم البياني3: واردات المغرب من إفريقيا (بملايير الدراهم)

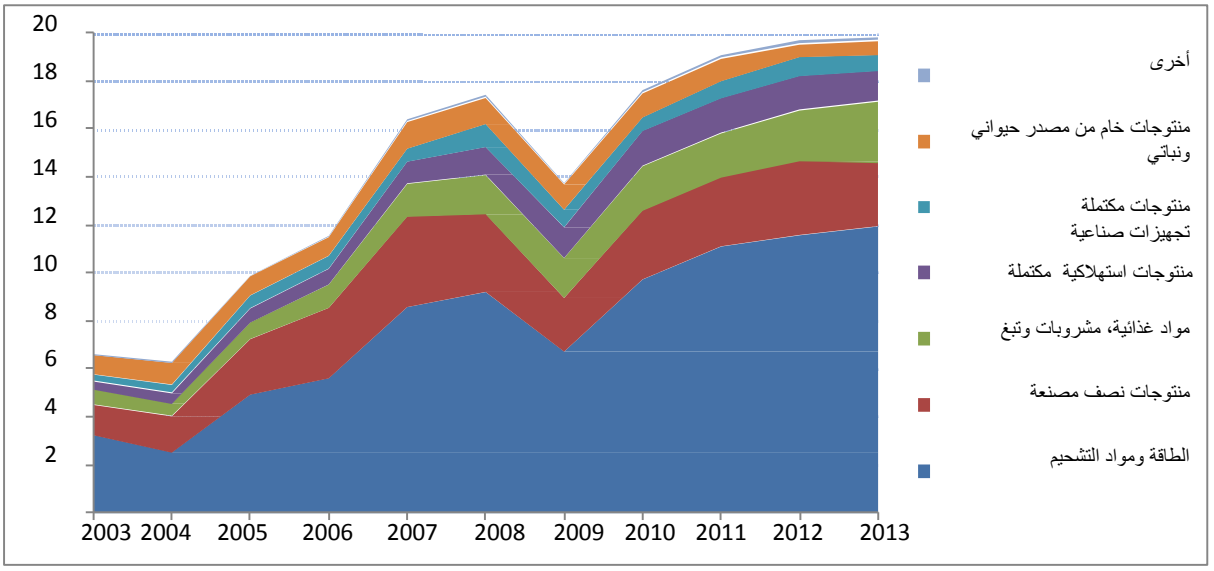

المصدر: مكتب الصرف، إنجاز م.د.ت.م.

ومع ذلك، فإن الحصة الأكبر من مبادلات المغرب التجارية مع القارة الإفريقية تتم مع بلدان إفريقيا الشمالية [6] (60% سنة 2013)، خاصة مع الجزائر (35 %) بينما لم تمثل المبادلات مع إفريقيا جنوب الصحراء سوى 40% سنة 2013. وفي الواقع، تبقى المبادلات مع إفريقيا خاضعة لهيمنة واردات المنتوجات الطاقية القادمة من الجزائر، والتي بلغت أكثر من 10 عشرة مليارات درهم سنة 2013، أي 53% من إجمالي الواردات من القارة.

الرسم البياني4 : المبادلات التجارية مع إفريقيا حسب البنية الجهوية

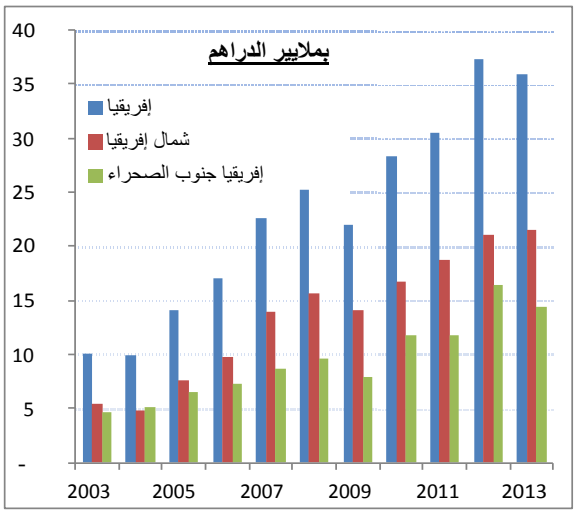

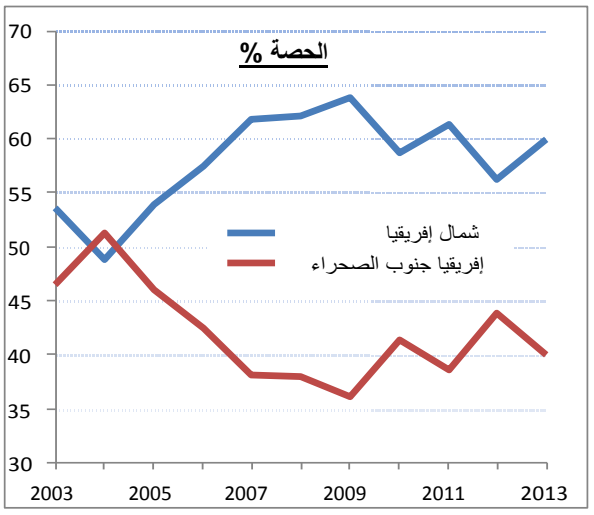

المصدر: مكتب الصرف، إنجاز م.د.ت.م.

[6] الجزائر وتونس وليبيا ومصر.

غير أن المبادلات التجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال العقد الأخير لتبلغ 14,4 مليار درهم سنة 2013 مقابل 4.7 مليار درهم سنة 2003، أي بمعدل نمو سنوي متوسطه 12%.

الرسم البياني5 : مبادلات المغرب التجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء (بملايير الدراهم)

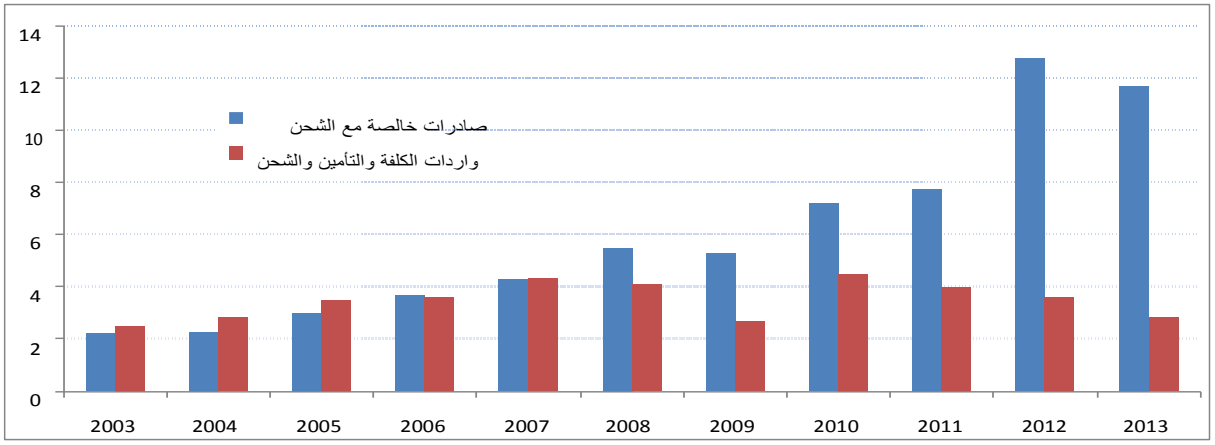

المصدر: مكتب الصرف، إنجاز م.د.ت.م.

وبلغت الصادرات نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 11,7 مليار درهم سنة 2013 مقابل 2,2 مليار درهم سنة 2003، مسجلة نموا سنويا متوسطه 18%. وانتقلت حصتها من مجموع صادرات المغرب من 2,7% سنة 2003 إلى 6,3% سنة 2003.

وبالمقابل، تظل الواردات من إفريقيا جنوب الصحراء محدودة إذ استقرت عند 2,8 مليار درهم سنة 2013 مقابل 4,5 مليار درهم سنة 2010، ومتوسط 3,6 مليار درهم خلال العقد الأخير. ولم تمثل سوى 0,7% من مجموع واردات المغرب سنة 2013 مقابل 1,8% سنة 2003.

الرسم البياني6: مبادلات المغرب التجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء (الحصة العالمية %)

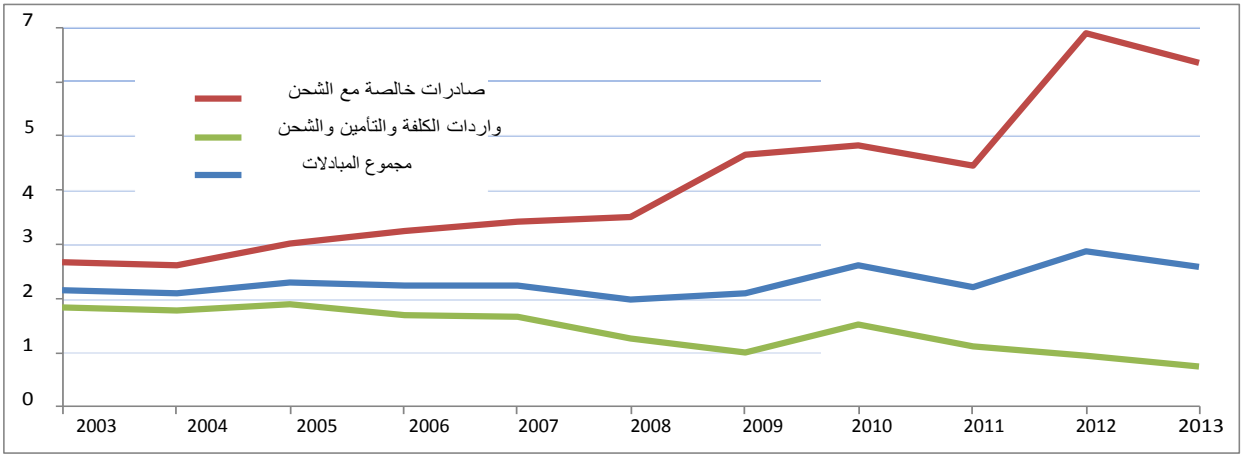

المصدر مكتب الصرف، إنجاز م.د.ت.م.

وقد تعزز الرصيد التجاري الذي حقق فائضا لصالح المغرب منذ 2008 بوضوح خلال السنوات الأخيرة ليبلغ 8,9 مليارات درهم سنة 2013. وفي الواقع، فالصادرات المغربية تعادل أربعة أضعاف وارداته.

فيما يخص البنية، تتشكل الصادرات المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء أساسا من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (33% سنة 2013) والمنتوجات نصف المصنعة (22%) والطاقة ومواد التشحيم (16%) والمنتوجات المكتملة للتجهيزات الصناعية (14%).

الرسم البياني7 : صادرات المغرب التجارية نحو إفريقيا جنوب الصحراء (بملايير الدراهم)

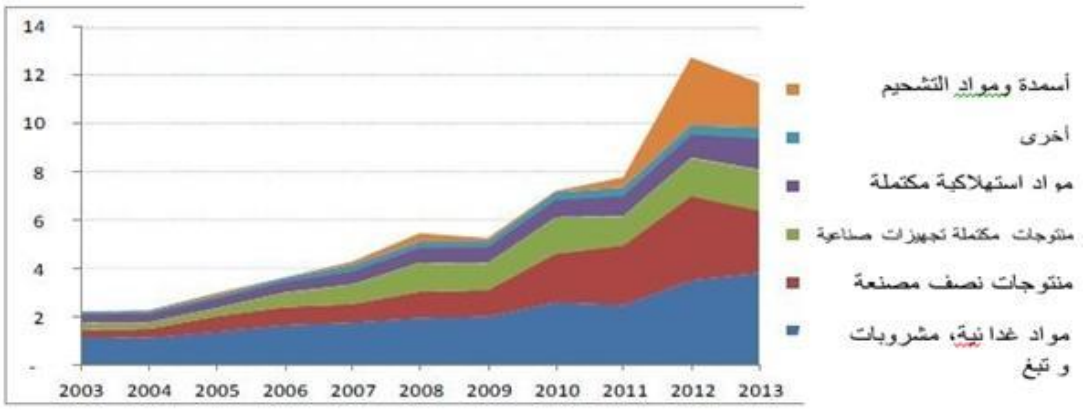

المصدر مكتب الصرف، إنجاز م.د.ت.م.

بينما تتشكل واردات المغرب من إفريقيا جنوب الصحراء أساسا من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (35% سنة 2013) والطاقة ومواد التشحيم (31%) والمنتوجات نصف المصنعة (13%) والمنتوجات الخام من أصل حيواني ونباتي (12%).

الرسم البياني8: الواردات القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء (بملايير الدراهم)

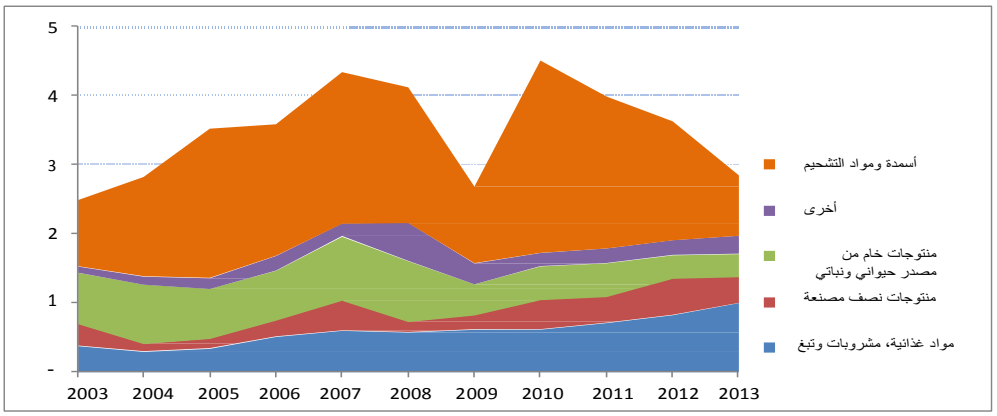

المصدر مكتب الصرف، إنجاز م.د.ت.م.

وإجمالا، وباستثناء الطاقة، ظلت بنية مبادلات المغرب مع شركائه الأفارقة ثابتة خلال العقد الأخير وتركز دائما على نفس الأصناف من المنتوجات.

من ناحية أخرى، فإن المبادلات التجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء تتم أساسا مع بلدان غرب إفريقيا.

وبالتالي، فإن الزبناء الأساسيين لصادرات المغرب هم: السنغال (بحصة 17% سنة 2013)؛ موريتانيا (10 %)، ساحل العاج (81%)؛ غينيا (8%)؛ النيجر (7.7%)؛ غانا (7.3%)؛ أنغولا (4,8%) وغينيا الاستوائية (3,9%). وقد بلغ مجموع حصص هؤلاء الزبناء الثمانية الأوائل من زبناء المغرب من إفريقيا جنوب الصحراء 67% سنة 2013، مرتفعا بثلاث عشرة نقطة مقارنة مع سنة 2003. وقد خصت أعلى الارتفاعات حصة السنغال (+6,4 نقطة) وغينيا (+4,7 نقطة) وغانا (+3,4 نقطة).

الرسم البياني9: صادرات المغرب نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (الحصة %)

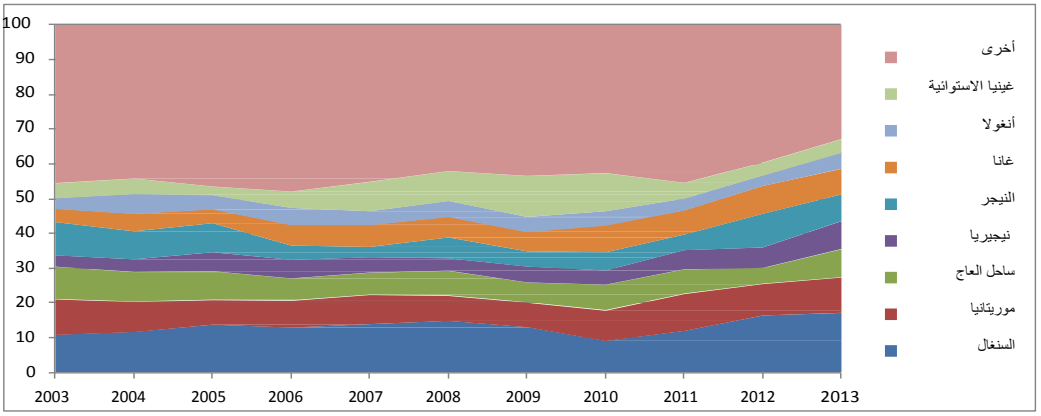

المصدر مكتب الصرف، إنجاز م.د.ت.م.

وبخصوص واردات المغرب من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فإن مزودي المغرب الأساسيين هم: جنوب إفريقيا (بحصة 23,2% سنة 2013)؛ نيجيريا (22,6%)؛ غانا ((%)؛ الغابون (6,6%)؛ ساحل العاج (6,2%) وغينيا (4,3%). وقد استقر مجموع حصص هؤلاء المزودين الأساسيين للمغرب من إفريقيا جنوب الصحراء عند نسبة 70% سنة 2013، منخفضا بست نقط مقارنة مع سنة 2003. وفي الواقع، فإن انخفاض حصة جنوب إفريقيا (31- نقطة من النسبة المئوية) لم يتم تعويضه إلا جزئيا بالارتفاع الذي حققته حصة نيجيريا (21+ نقطة) وغانا (6,5+ نقط).

الرسم البياني10: الواردات القادمة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (الحصة %)

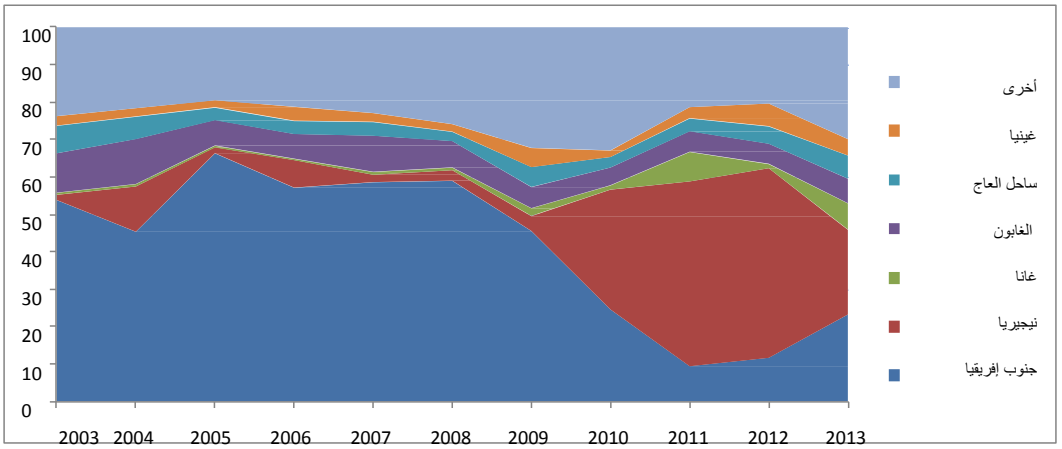

المصدر مكتب الصرف، إنجاز م.د.ت.م.

3. العوامل المعيقة للمبادلات

على الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه، فإن السياسات التجارية لإفريقيا جنوب الصحراء تبقى حمائية نسبيا. فالبلدان الإفريقية تغلب عليها صفة مشتركة ألا وهي هيمنة الدولة على الاقتصاد، وهو ما يتماشى ونموذج التنمية المتطلعة على الذات الذي تبنته هذه البلدان عموما.

وحسب صندوق النقد الدولي، فإن الأنظمة التجارية في إفريقيا تظل الأكثر تقييدا مقارنة مع نظيرتها في باقي المناطق. فالرسوم الجمركية، التي تعتبر المتغيرة الأكثر استعمالا لقياس درجة تقييد المبادلات، تُعد أكثر ارتفاعا (20% في المتوسط) في إفريقيا مقارنة مع أي منطقة أخرى.

إن من شأن الإجراءات غير الجمركية، من قبيل شهادات التصدير ومعايير الجودة المفروضة أحيانا على الصادرات بشكل تمييزي، وكذا تعدد الأنظمة الضريبية بين الدول أن تزيد من تكاليف المعاملات المرتبطة بالمبادلات الخارجية، مما ينجم عنه أثر سلبي على المنافسة بين الصناعات الوطنية وكذا على حجم المبادلات.

وإلى جانب العوامل غير الجمركية، تحول المشاكل البنيوية، المتعلقة خصوصا بالبنيات التحتية للنقل، دون توسيع علاقات المغرب التجارية مع شركائه الأفارقة.

كما أن الغياب شبه التام لخطوط مباشرة للنقل البري أو البحري يولد تكاليف إضافية ويحد من دون شك من المنافسة على مستوى أسعار المنتوجات المتبادلة. ويزيد من صعوبة هذا العائق مقتضياتُ الاتفاقيات الثنائية التفضيلية التي ترهن منح الامتيازات الضريبية بشرط احترام قاعدة النقل المباشر. وبالتالي، فإن مرور المنتوج على تراب الغير ينتج عنه خرق للقاعدة ويشكل سببا لحرمان المنتوج من الاستفادة من النظام التفضيلي.

وفي هذا الإطار، فإن من شأن البرمجة التي قامت بها شركة النقل واللوجيستيك تيمار لحوالي عشر شاحنات من فئة 35 طن من المغرب تجاه السنغال أن تنعش المبادلات بين البلدين وتسمح كذلك

بتحقيق مكاسب على مستوى الوقت والتكاليف. وعلاوة على ذلك، فإن الحضور المتزايد للخطوط الملكية المغربية في القارة الإفريقية من شأنه تقوية المبادلات بين بلدنا وشركائه من إفريقيا جنوب الصحراء.

وعلى نفس المنوال، فرغم تواجد العديد من الاتفاقيات التجارية بين المغرب وهذه البلدان، فإن غياب المعلومات بخصوص الإطار التفضيلي للتجارة مع البلدان الشركاء يشكل كذلك عائقا كبيرا أمام تحقيق الأهداف المتوخاة من مثل عقود التعاون هذه، ولا يدعو فقط إلى مجهودات جبارة على مستوى التواصل، بل ينادي لصالح إشراك دائم لمجتمع الأعمال في مجموع عملية تحضير الاتفاقيات والتفاوض بشأنها.

4. كثافة مبادلات المغرب الثنائية مع شركائه الأفارقة

إن النمو المستمر الذي تعرفه المبادلات بين المغرب وشركائه الأفارقة منذ سنة 2000 يدفع للقول بأن هناك إمكانية لتطوير التجارة، كما يشهد على ذلك مؤشر حصة الصادرات المغربية في سوق هذه المنطقة الذي لم يتجاوز 0,4% سنة 2012.

حصة المغرب في سوق إفريقيا جنوب الصحراء

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
0,40%	0,26%	0,30%	0,27%	0,25%	0,22%	0,21%	0,21%	0,21%	0,23%	0,26%	0,20%	0,18%

المصدر Chelem

وفيما يلي مستنتجات دراسة كثافة المبادلات الثنائية للمغرب مع البلدان الإفريقية:

- تبقى التجارة الثنائية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء ضعيفة مقارنة مع إمكانياتها. هذه الإمكانيات التي يمكن إبرازها عبر تنشيط وتنويع إطار التعاون بين الشركاء؛
- إن الكثافة الثنائية لمبادلات المغرب مع شركائه الأفارقة، إذ تعيد إنتاج نفس الواقع الذي يميز مجموع المبادلات بين بلدان الجنوب، يعكس ضرورة القضاء تدريجيا على القيود البنيوية (المؤسسية والسياسية واللوجيستية) التي تحول دون توسيع علاقات التعاون التجاري مع هذه البلدان، وذلك من أجل توسيع جغرافية مبادلات بلدنا وتنويع مصادر النمو لصالح المنفعة المتبادلة للمغرب وشركائه الأفارقة؛
- تبقى الصادرات مركزة على المنتوجات الأقل حركية على مستوى الطلب العالمي رغم تواجد إمكانية تطوير المبادلات. وتتمثل هذه الإمكانية في تحرير قطاع الخدمات من قبل البلدان الإفريقية. ففي الواقع، تشكل الخدمات نشاط التجارة الدولية الذي عرف أسرع توسع منذ عشرين سنة، كما أنها تشكل منتوجا وسيطا أساسيا في الإنتاج.

وبناء على ذلك، وفي حال تخفيف العوائق التي تحول دون تطوير التجارة القارية بل إزالتها، فإن رفع الكثافة الثنائية للمبادلات بين هؤلاء الشركاء إلى مستوى يعادل ذاك الذي لوحظ سنة 2011 في بعض بلدان الجنوب (أمريكا اللاتينية) يكشف عن مكسب محتمل للمبادلات بين المغرب والبلدان الإفريقية.

5. بعض فرص التصدير نحو إفريقيا

إن مقارنة تطور طلب إفريقيا جنوب الصحراء على الواردات بالعرض المغربي من الصادرات يكشف عن وجود فرص مهمة للتصدير نحو هذه المنطقة. . ويُفَسَّر ضعف المستوى الحالي للتجارة مع الشركاء الأفارقة بضعف استعمال المصدرين المغاربة لنظام التجارة التفضيلية الذي تضعه هذه البلدان (الاتفاقيات التجارية والجمركية)، وأيضا بضعف ملائمة العرض الوطني مع خصوصيات السوق الإفريقية.

وتسمح دراسة المبادلات التجارية حسب القطاع بين المغرب وشركائه الأفارقة سنة 2012 بتسجيل الملاحظات التالية:

- لم تتجاوز مبيعات المنتوجات الفلاحية في السوق الإفريقية 1,5% من إجمالي صادراتنا من هذه المنتوجات؛
- جل الواردات الإفريقية من النسيج تأتي من الصين والهند وفرنسا. وحضور المغرب ضعيف في السوق الإفريقية، إذ لا تتجاوز حصته 0,2% من واردات هذه المنطقة من النسيج والألبسة؛
- بخصوص المواد الكيماوية، لم تمثل الصادرات المغربية نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء سوى 0,8% من إجمالي واردات إفريقيا من هذه المنتوجات.

هذا يعني أن صادرات المغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء تبقى دون مستوى إمكانياتها الحقيقية.

وهكذا، قد تصبح السوق الإفريقية حاملا بالنسبة للمقاولات المغربية المصدرة شريطة أن تتبنى هذه الأخيرة استراتيجية تأقلمٍ مع طلب هذه المنطقة على الواردات. ومع ذلك، وباعتبار مستوى القدرة الشرائية للمستهلكين الأفارقة، يجب على المقاولات المغربية التي تستهدف السوق الإفريقية أن تضع استراتيجية دخول تنبني على اعتبارات التكلفة (قيادة التكلفة) التي يوفرها اللجوء إلى الإنتاج بالجملة بجودة ضعيفة أو متوسطة، خاصة على مستوى قطاع النسيج.

وفي سياق الأزمة الحالي الذي تطبعه المنافسة القوية في السوق الأوربية، فإن المقاولات المغربية، وخاصة تلك التي تعمل في قطاع النسيج، مدعوة إلى تعزيز حضورها في السوق الإفريقية من أجل تعويض الخسائر المترتبة عن فسخ اتفاقية المنسوجات والملابس (ATV)

وفي هذا الاتجاه، تم في دجنبر 2009 تنظيم القافلة الأولى للتصدير شملت غرب إفريقيا (السنغال ومالي وساحل العاج). وبعد زيارة أكثر من 16 بلدا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وصلت قافلة التصدير في إفريقيا إلى نسختها السابعة.

في يوليوز 2013 مع طموح متجدد مفاده: تعزيز علاقات المغرب مع جيرانه في الجنوب، وذلك في إطار شراكة رابح-رابح.

وإلى جانب السلع والخدمات، يطمح المغرب إلى بيع خبرته في مجال الكهرباء والتزويد بالماء الصالح للشرب وبناء السدود والبنيات التحتية من الطرق والسكك الحديدية والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة. إن الأمر يتعلق إذن بنموذج متكامل من التنمية يعتزم بلدنا تصديره إلى القارة الإفريقية. و يختص لذلك بثلاث مزايا: القرب الجغرافي والخبرة الواضحة والسعر التنافسي.

وعلى مستوى التعاون الأكاديمي، ضاعف المغرب خلال السنوات الخمس الأخيرة عدد الطلاب الأجانب على ترابه ثلاث مرات ليصبح 7500 طالب، 68% منهم قادمون من حوالي أربعين بلدا إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2008، استفاد أكثر من 85% من هؤلاء الطلبة من منحة خولها لهم المغرب، وذلك حسب الوكالة المغربية للتعاون الدولي.

في الواقع، إن من شأن تعميق التعاون الأكاديمي والثقافي بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء أن توفر غنى مستداما وتقاربا ثقافيا يتيح تمتين الروابط بين الشعوب ويشجع التدفقات في مجال الاستثمار والشراكات. ويمكن حقا لهذا التعاون أن يساهم في تفاعل أكبر وتعارف بين الثقافات والمجتمعات، وكذا خلق جو جديد من التبادل والتقاسم.

الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب وحضور المقاولات المغربية في السوق الإفريقية

تتكون الاستثمارات المغربية في إفريقيا أساسا من الاستثمارات المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء، التي تمثل 85% من مجموع تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة الموجهة نحو القارة و51% من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب بين 2003 و2013.

وتعرف الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب في المنطقة تذبذبا من سنة لأخرى، إلا أن حصتها تظل مرتفعة دائما في المجموع، مشكلة ما يقارب 88% من تدفقات الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى الخارج سنة 2010.

الرسم البياني11: تطور تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب الموجهة نحو إفريقيا جنوب الصحراء وحصة المنطقة من مجموع التدفقات

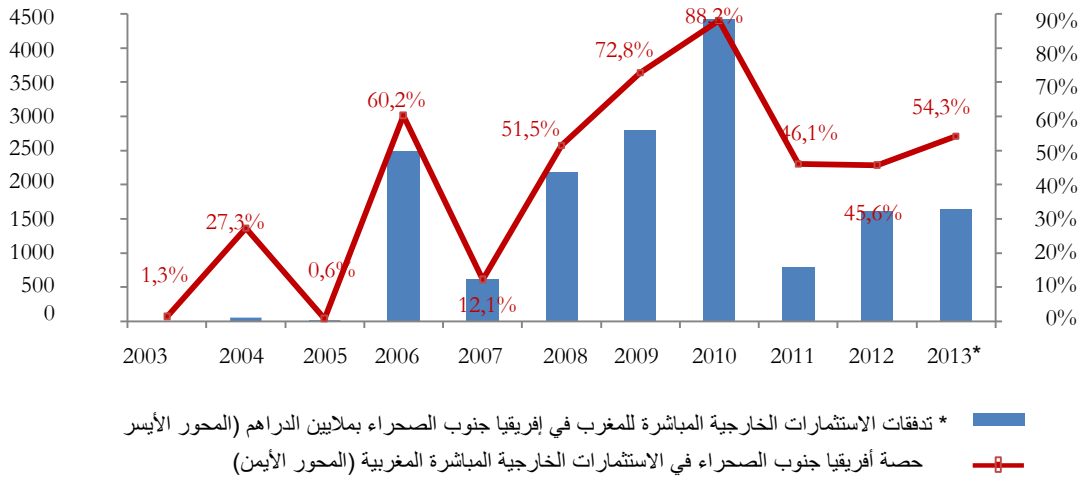

* : أرقام أولية المصدر مكتب الصرف.

التوزيع الجغرافي للاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا

يحضر المغرب في إفريقيا جنوب الصحراء، التي تشكل الوجهة الأولى لاستثماراته المباشرة الأجنبية في إفريقيا، عبر استثمارات مباشرة في أربعة عشر بلدا من بينها السودان وجزر الموريس وموريتانيا، وأحد عشر بلدا من إفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى، من بينها غانا ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وثمانية بلدان تنتمي إلى منطقة الفرنك، خاصة السنغال ومالي وبوركينافاسو وساحل العاج والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى والغابون والكونغو برازافيل.

الرسم البياني 12: البنية الجغرافية لتدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة المغربية الموجهة إلى الخارج، خلال الفترة ما بين 2003 و2013*

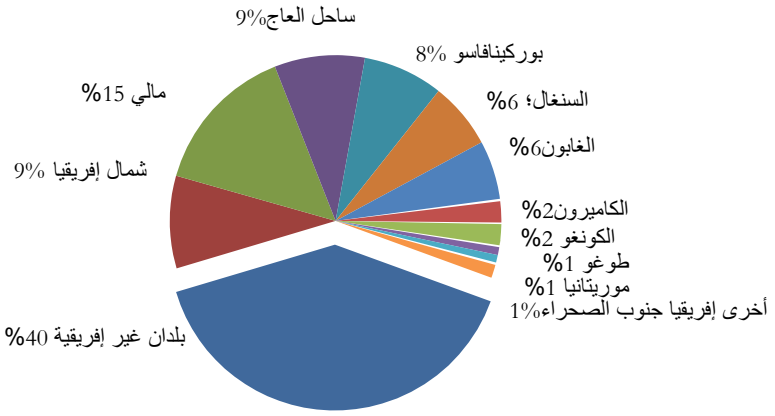

* : أرقام أولية المصدر مكتب الصرف.

ويكشف تطور التدفقات حسب البلد المستهدف أن أهم التدفقات من الاستثمارات الخارجية المباشرة قد تمت خلال سنوات 2006 و2009 و2010، خاصة في بوركينافاسو ومالي وهمت بالخصوص قطاع الاتصالات.

جدول تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى الخارج حسب البلد الهدف في إفريقيا جنوب الصحراء *(ملايين الدراهم)*

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
مالي	0	0	0	0	0	671	1647	1577	189	207	458
ساحل العاج	2	0	0	0	0	0	644	884	0	900	426
طوغو	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	308
جزر الموريس	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	123
غينيا	0	0	0	0	1	0	0	0	6	83	90
الكاميرون	0	0	0	3	0	59	17	26	435	134	70
جمهورية إفريقيا	0	0	0	0	0	0	0	0	39	31	53
الغابون	0	0	0	0	295	0	184	1271	19	62	24
موريتانيا	0	0	0	0	0	2	1	79	98	32	24
بوركينافاسو	0	0	0	2459	0	0	0	0	0	57	19
الكونغو	0	0	0	5	18	18	0	575	0	82	15
غانا	0	0	0	0	0	0	5	0	0	0	10
النيجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7
السنغال	0	36	10	5	283	1431	297	12	2	21	4
غينيا بيساو	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
إثيوبيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
غينيا الاستوائية	0	0	0	9	16	0	0	0	1	1	0
غامبيا	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0
نيجيريا	0	16	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع ا.م.أ. في إف	**2**	**52**	**10**	**2481**	**613**	**2181**	**2795**	**4424**	**788**	**1610**	**1637**
مجموع ا.م.ا في	**189**	**189**	**1511**	**4123**	**5082**	**4236**	**3839**	**5016**	**1710**	**3532**	**3015**
حصة إف ج,ص, %	**1,3%**	**27,3%**	**0,6%**	**60,2%**	**12,1%**	**51,5**	**72,8%**	**88,2%**	**46,1%**	**45,6%**	**54,3%**

* : أرقام أولية
المصدر مكتب الصرف.

البنية القطاعية للاستثمارات المغربية في إفريقيا

يشير التوزيع القطاعي لاستثمارات المغرب المباشرة في إفريقيا إلى أن نصف التدفقات الخارجة من الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب ما بين 2007 و2012 همت قطاع الأبناك (52%)، متبوعا بالاتصالات (32%) ثم الشركات القابضة (7%) وأخيرا الصناعة (3%).

وتبقى بنية الاستثمارات المباشرة المغربية حسب القطاع متشابهة بالنسبة لإفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، التي أخذت حصة الأسد من التدفقات الموجهة نحو القارة خلال نفس الفترة.

الرسم البياني 13: بنية تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء حسب القطاع(2008-2012)

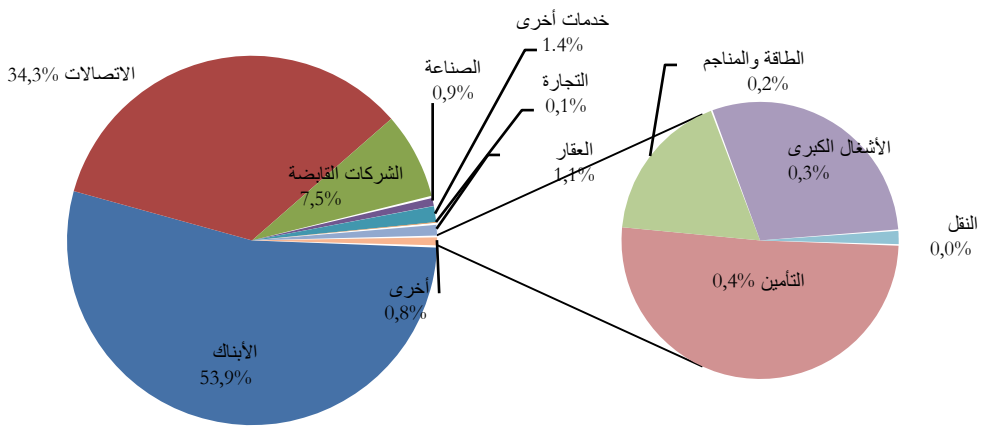

وتهم الاستثمارات في إفريقيا جنوب الصحراء مجموعة متنوعة من القطاعات، إلا أنها تبقى حكرا على مجموعة ضيقة من المستثمرين، خاصة اتصالات المغرب والتجاري وفا بنك والبنك المغربي للتجارة الخارجية والبنك الشعبي المركزي ومناجم والخطوط الملكية المغربية والشركة القابضة إينا.

وقد فرضت الأبناك المغربية نفسها كقوة وازنة في إفريقيا بحضورها المباشر في تسعة بلدان في المنطقة، وذلك بعد أنشطة خجولة خلال التسعينات.

فقد استقر البنك المغربي للتجارة الخارجية أولا في مالي بمساهمة بلغت 27,38% في رأسمال بنك مالي للتنمية سنة 1989، قبل أن يدخل في رأسمال الكونغولية للأبناك بنسبة 25% سنة 2004. كما هيمن على 59,39% من مجموعة بنك إفريقيا في مالي، عبر مساهمات توالت منذ سنة 2007. وتتواجد هذه المجموعة في أربعة عشر بلدا إفريقيا وتعد من ضمن الشبكات البنكية الأولى على مستوى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (الإيموا).

ومن جهته، يدير البنك الشعبي المركزي منذ أكثر من 20 سنة البنك الثاني في إفريقيا الوسطى (البنك الشعبي المغربي-وسط إفريقي) والبنك الشعبي المغربي-الغيني، اللذان أنشئا سنة 1990 والمملوكان بنسبة 62,5% و53,9% على التوالي. وفي دجنبر 2010، أنهى اتحاد التجاري وفا بنك والبنك الشعبي (67% / 33%) إجراءات حيازة 80% من BNP-Paribas في موريتانيا.

بينما ترسخ التجاري وفا بنك في المنطقة عن طريق إنشاء التجاري وفا بنك السنغال سنة 2006، الذي تقارب مع البنك السنغالي-التونسي من أجل تأسيس "التجاري بنك السنغال". وتم إدماج هذا البنك في 2008 مع الشركة البنكية لغرب إفريقيا لإنشاء "الشركة البنكية لغرب إفريقيا-مجموعة التجاري وفا بنك"، التي تملك فيها المجموعة المغربية 51,93%. وفي إطار توسعه، استحوذ التجاري وفا بنك على 51% من رأسمال بنك مالي الدولي في يوليوز 2008، قبل أن يشتري في خريف نفس السنة خمسة فروع من المجموعة الفرنسية "القرض الفلاحي". وقد عززت هذه العملية موقعه في الريادة في السنغال، كما تسمح له بالتموقع بشكل جيد في البلدان التي تتمتع بدينامية جيدة على مستوى القطاع البنكي مثل الكاميرون (الشركة الكاميرونية للأبناك) وكونغو برازافيل (مصرف الكونغو) وساحل العاج (الشركة الإيفوارية للأبناك) والغابون (الاتحاد الغابوني للأبناك).

وبخصوص الاتصالات, حطت اتصالات المغرب في موريتانيا منذ 2001 بعد خوصصة موريتيل، التي تمتلكها عن طريق الشركة الموريتانية للاتصالات "ش.م.ا" بنسبة 41.2%[7] بينما وقعت المجموعة على دخولها إلى بوركينافاسو بالاستحواذ على 51% من رأسمال أوناتيل في دجنبر 2006 وإعادة شراء 51% من حصص غابون تيليكوم في فبراير 2007. كما استحوذت اتصالات المغرب 51% من رأسمال صوتيلما في يوليوز 2009، وذلك في إطار عملية الخوصصة التي أطلقتها الدولة المالية. وفي سنة 2010، شكلت هذه الفروع الأربعة 19,78%[8] من رقم المعاملات المضموم للمجموعة.

ومن جهتها، تنشط **مجموعة أونا** في إفريقيا جنوب الصحراء عبر شركة أوبتورغ التي تشتغل خاصة في توزيع المعدات الثقيلة في إفريقيا الغربية، ومناجم التي اكتشفت العديد من حقول المعادن في إفريقيا. وقد وقعت مناجم اتفاقية مع شركة سيرتشغولد (SEARCHGOLD) ينص على اكتساب

7 تمتلك اتصالات المغرب 80% من ش.م.ا. و51% من حصص مصالح المشغل التاريخي في موريتانيا.

8المصدر: اتصالات المغرب، الوثيقة المرجع 2011.

مساهمة بنسبة 63% في فرع سيرتشغولد في الغابون بخصوص برنامج استغلال منجم الذهب باكودو في هذا البلد. وإضافة إلى ذلك، قامت مناجم بتأسيس شركة مجهولة الأسم في الغابون سنة 2007، تملكها بنسبة 100% من أجل تطوير مشروع إيتيكي (Eteke)[9] وفي إطار مشروع كوستامين (Costamine)، أبرمت مناجم اتفاقية شراكة مع شركة كونغولية من أجل تطوير رخصتين ذواتي إمكانات كبيرة من الكوبالت والنحاس في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبخصوص البنيات التحتية، حصلت مجموعة الأنابيب ومكونات الخرسانة والأشغال (CCGT) على مشروع لتهيئة مجال فلاحي مقابل غلاف مالي قدره 70 مليون درهم. وفي السنغال، حصلت المجموعة على ورش من أكبر الأوراش العمومية في البلاد، والمتعلق بإنجاز طريق على طول 230 كلم.

ومن جهتها، أنجزت الشركة القابضة "إينا" مشروعا عقاريا في غينيا الاستوائية ببنائها لما يقارب 500 سكن متوسط الجودة، وذلك بعد توقيع اتفاقية مع الدولة سنة 2005. كما تموقعت المجموعة كذلك في ساحل العاج عبر فرعها الشركة الوطنية للتحليل الكهربائي والبتروكيماويات (SNEP) وتأسيس شركة هدى بلاستيك سنة 1999، المتخصصة في صناعة الأنابيب من البولي فينيل كلوريد (PVC) و البولي إثيلين، غير أن أنشطة الشركة تأثرت منذ البداية بعدم الاستقرار السياسي في والحرب الأهلية في ساحل العاج، ما جعلها تغلق أبوابها منذ 2005. وخلال نفس السنة وقعت "إينا" اتفاقية مع السنغال بخصوص بناء عشرة آلاف سكن متوسط وعالي الجودة، إلا أن هذا المشروع لم ير النور بسبب عدم توفر العقار.

وفي مجال الخدمات، حصل المكتب الوطني للكهرباء على عقد امتياز في السنغال لمدة 25 سنة يقوم بموجبه بربط أقاليم سان لويس وداغانا وبودور بشبكة الكهرباء. وفي سنة 2008، باشر المكتب تأسيس فرع برأسمال قدره 28 مليون درهم تحت تسمية " المكتب الوطني للكهرباء السنغال". وفي الكاميرون، قامت المجموعة المتكونة من المكتب والوطني للماء الصالح للشرب والشركة القابضة دلتا وصندوق الإيداع والتدبير وشركة إنجيما (INGEMA) بتأسيس الكاميرونية للماء، من أجل إجارة الماء الصالح للشرب للبلد لمدة عشر سنين. ويبلغ رأسمال هذه الشركة 105 ملايين درهم، يمتلك منه المكتب والوطني للماء الصالح للشرب 33,33%.

وفي مجال النقل الجوي، تمكنت شركة الخطوط الملكية المغربية من تطوير شبكة خدماتها الإفريقية، إذ انتقلت من ست وجهات سنة 2003 إلى اثنتين وعشرين وجهة سنة 2010 لتصل إلى ثلاثين وجهة سنة 2014. وهذه الوجهات الثلاثون مرتبطة بخمس وأربعين وجهة أخرى خارج إفريقيا، ما يجعل المغرب مركزا جويا بين إفريقيا وبقية العالم، ومنصة النقل الإفريقية الأولى بين إفريقيا وأوربا.[10]. وتشكل السوق الإفريقية 23% من رقم معاملات الشركة بمجموع مليون مسافر سنويا.

وكانت المجموعة المغربية قد وقعت على بروتوكول اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك) سنة 2005، ينص على تأسيس شركة جوية فرعية تحت تسمية Air CEMAC. وتقوي هذه الدينامية إرادة السلطات العمومية جعل المغرب ممرا مميزا بين إفريقيا من جهة، وأوربا وأسيا والشرق الأوسط من جهة أخرى.

9 مشروع ETEKE، مشروع تنمية يهدف إلى تقييم الذهب في الغابون الذي تقدر إمكانياته بخمسة عشر طنا.

10 حسب تصريح الرئيس المدير العالم للمجموعة

وإجمالا، فإن دينامية العلاقات الاقتصادية والمالية بين المغرب والبلدان الإفريقية تعكس إرادة المغرب واهتمامه بإعادة التوازن لعلاقاته مع بلدان الجنوب. ويبرر هذا الاهتمام المتزايد ضرورة توفير أسواق بديلة للمستثمرين المغاربة تشكل قاعدة خلفية لمواجهة شدة المنافسة في الأسواق التقليدية، وكذا المساهمة الفعالة لرأس المال المغربي في الأوراش الكبرى في إفريقيا، التي لن تكون نتائجها إلا مربحة بالنسبة للمبادلات التجارية.

7. مضاعفة المبادرات الدولية لصالح إفريقيا

أيقظ التأخر الاقتصادي الذي راكمته إفريقيا وكذا نتائجه السلبية على أجور الشعوب الإفريقية وظروف عيشها وعي المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى مضاعفة مجهودات التضامن مع القارة الإفريقية.

غير أن هذا الوعي يتوافق جزئيا مع منفعة الواضحة، إذا أخذنا بعين الاعتبار النتائج السلبية التي قد تسببها قارةٌ إفريقيةٌ غير مستقرة ويائسة لبقية العالم (عدم استقرار التزويد بالمواد الأولية والنفط وحركة الشعوب وتدهور الأوضاع الصحية وتطور النزاعات والهجرة السرية وغيرها من النتائج السلبية).

وفي هذا السياق، فإن المبادرات الدولية لصالح إفريقيا تكتسي أهمية قصوى. فعلى هذا المستوى، كانت أفريقيا أكبر المستفيدين من استئناف المساعدة الدولية الذي أُعلن عنه غداة اللقاء الذي احتضنته مونتيري (المكسيك) حول تمويل التنمية (2002) وتنفيذ المبادرة الموجهة إلى الدول الفقيرة المثقلة بالديون، والتي حففت من وطأة الدين الخارجي لعدد من بلدان القارة.

ويعود الفضل في هذه المبادرات التي تعكس تنامي الاهتمام الممنوح لإفريقيا، وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD. وتبنى الاتحاد الإفريقي هذه الشراكة في يوليوز 2001 خلال قمته التي احتضنتها لوساكا وساندتها دول مجموعة الثمانية خلال قمة كاناناسكيس (كندا) سنة 2002. وتهدف هذه الشراكة إلى وضع الاقتصادات الإفريقية على سكة النمو والتنمية المستدامة. . وإلى جانب كون هذه الشراكة تعكس مزاجا جديدا ورغبة سياسية، لدى البلدان الإفريقية وبلدان الشمال على السواء، في رؤية إفريقيا تتدارك تأخرها الاقتصادي، فهي تشكل إطار عمل ملائم لتوفير الظروف لتنمية القارة الإفريقية. وتستند الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا إلى مبادرات محددة:

- مبادرة السلم والأمن وتوطيد الديمقراطية؛
- مبادرة الحكامة الاقتصادية وحكامة المقاولات ومقاربات التنمية الجهوية والإقليمية؛
- مبادرة الأولويات القطاعية من أجل رأب الصدع في مجال البنيات التحتية وتطوير القطاعات الحيوية مثل الفلاحة، وخلق منتدى للعلوم والتكنولوجيا؛
- مبادرة تخدم تدفقات رؤوس الأموال بغرض جعل القارة تستفيد من دينامية الاستثمارات الأجنبية لتلبية احتياجاتها المتزايدة من التمويل؛
- مبادرة ولوج الأسواق، التي تهدف إلى مشاركة أفضل لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء في التجارة الدولية.

وإضافة إلى ذلك، فإن وضع آلية إفريقية شفافة للتقييم على أساس المقارنة مع النظراء يشهد بشكل ملموس على الرغبة في رؤية إفريقيا تولد من جديد على المستوى الاقتصادي وتكسر التهميش الذي لحقها في منظومة الاقتصاد الدولي.

وقد أبدى المغرب، الذي ليس عضوا في الاتحاد الإفريقي، دعمه لشراكة NEPAD. فبلدنا يساند بقوة تطوير أشكال جديدة من التعاون "الثلاثي"، وذلك تطبيقا لخطة لقاء طوكيو حول التنمية في إفريقيا.

وإذ تعتبره الأمم المتحدة شريكا مهما في التعاون جنوب-جنوب، فإن المغرب قد تميز بحضوره في مجالات:

- السياسة: فبصفته عضوا في عدة منظمات جهوية وإقليمية، دأب المغرب على الدفاع عن مصالح البلدان الأقل نموا؛

- الاقتصاد : إذ يتموقع المغرب بقوة في السوق، محتلا الرتبة الثانية كمستثمر إفريقي في إفريقيا، والرتبة الأولى كمستثمر إفريقي في إفريقيا الغربية؛
- التقنية : فيما يخص التعاون التقني، تمكن المغرب عبر الوكالة المغربية للتعاون الدولي من التميز بدعمه لتكوين أطر إفريقية ودعم تبادل الخبرة المتقدمة والمساعدة التقنية، وكذا إنجاز مشاريع البنيات التحتية في القطاعات ذات الأولوية؛
- الإنسانية : ويتجلى هذا المجال في الحفاظ على السلام، إذ لطالما قدم المغرب المساعدة للشعوب الأكثر تضررا.

وبناء على ما سلف، يمكن للمغرب أن يلعب دورا رائدا في التعاون الثلاثي.

وينبني هذا المفهوم على إشراك البلدان المانحة عبر التمويل والبلدان الإفريقية عبر إنجاز الاستثمارات. وفي هذا الإطار، يمكن للمغرب أن يشارك في هذه العملية إن مُنحت المقاولات الوطنية قيادة وتسيير المشاريع الإفريقية، وكذا متابعة تقديم الخدمات ذات الصلة.

إن من شأن أسواق إفريقيا جنوب الصحراء، المدعوة إلى تحقيق مكاسب أشد عمقا نظرا للبروز القوي على الساحة لبلدان جديدة (الصين، الهند...)، أن تلعب دور منصات تساعد المقاولات المغربية، وخاصة المتخصصة في الخدمات، على وضع استراتيجيات دولية. وفي الواقع، فكلما سارعت الاقتصادات الإفريقية في التدارك، كلما ازدادت الأنشطة غير القابلة للتبادل، وهو ما يعني ارتفاع الطلب على الخدمات الموجهة إلى خدمة تنمية السوق الداخلية.

8. الشروط الأساسية لتعزيز تموقع المغرب الاقتصادي في إفريقيا

هناك حاجة ملحة في إفريقيا جنوب الصحراء إلى بنيات تحتية لفك العزلة عن المناطق المحرومة وتنمية المبادلات الاقتصادية.

ويتطلب جلب ثقة الشركات وكذا المستثمرين المحتملين تحديثات مؤسساتية للقطاعات (التدبير المفوض والإيجار والامتياز والخوصصة)، كما يستلزم تنظيما موثوقا وقارا. وفي هذا المجال، يمتلك المغرب تجربة غنية ومستوى خبرة مقنع إلى حد ما (ميثاق الاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار والإصلاحات الإدارية...) يمكنه أن يتقاسمها مع البلدان الإفريقية.

وفي نفس المضمار، وفي سياق يطبعه تضاعف مبادرات المساعدة المالية العمومية للتنمية لصالح البلدان الإفريقية، وفي إطار تعاون ثلاثي، يمكن للمغرب أن يلعب دورا مهما في المساعدة التقنية والعلمية والثقافية وتبادل الخبرات في عدة مجالات.

ومن أجل ذلك، يجب العمل بجد في اتجاه تطوير مساعدة تقنية في مجال تصميم مشاريع تُمَكّن من إيجاد تمويل في مجالات من قبيل الماء والتطهير والنقل وتكنولوجيا المعلومات والتواصل. ويمكن تفعيل هذا التعاون التقني من طرف وكالة دولية مغربية للتعاون، تكون مهمتها الرئيسية إرسال الخبراء واستقبال المتدربين والطلاب. وبالتالي، فمن الضروري:

- تعزيز الحوار المؤسساتي: شراكات بين مقاولات القطاع الخاص والتعاون المؤسساتي الثنائي والمبادلات التقنية بين المنظمات المهنية ومقاولات القطاع العام.
- التأسيس لحوار حول المتابعة المتبادلة لتقارب السياسات الاقتصادية والتجارية عبر تنظيم منتديات للتشاور الدائم.
- تعزيز التعاون في مجال التربية والتكوين المهني : مساعدة الشركاء في وضع سياسة ملائمة في التعليم التقني والتكوين المهني، خاصة في إفريقيا الفرانكفونية.

ومن الضروري كذلك تعزيز روابط التعاون بين غرف التجارة لكل من الشريكين من أجل تحريك دبلوماسية تجارية غير حكومية. كما تجدر الإشارة إلى أن المغرب تبنى مقاربة تسمح بمنح المرونة التامة الضرورية للقطاع البنكي في استراتيجيته الخارجية للنمو وتسمح لهذا القطاع بمرافقة المقاولات المغربية في الأسواق الخارجية، وخاصة الإفريقية.

خاتمة

إن التحولات العميقة التي يعرفها الفضاء الاقتصادي الإفريقي والتطورات المسجلة على مستوى النمو تنبئ بآفاق إيجابية. كما أن إيقاع النمو خلال العقد الأخير ارتفع بمعدل 5% سنويا لمجموع القارة، وهذا المنحى تجب أن يوطد أكثر في المستقبل. وبمقدور المغرب الاندماج في هذه الدينامية عبر وضع ستراتيجية للتعاون جنوب-جنوب أكثر ملائمة وتستهدف بالدرجة الأولى جوارها في إفريقيا جنوب الصحراء.[11].

ومع ذلك، فإن فعالية اتفاقيات التعاون بين المغرب وهذه البلدان تظل تواجه عدة عقبات ترتبط بالنواقص الهيكلية التي تطبع البلدان السائرة في طريق النمو ، كما تواجه نقص المعلومات بالنسبة للشركات المغربية بخصوص الإطار التفضيلي للتجارة مع البلدان الشركاء. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات غير الجمركية وتعدد الأنظمة الضريبية بين البلدان من شأنها رفع تكاليف المعاملات المتعلقة بالمبادلات الخارجية بين الشريكين.

إن التطور الملحوظ للمبادلات بين المغرب وشركائه الأفارقة خلال الفترة ما بين 2000-2012 يدفع إلى القول بوجود إمكانية لتطوير التجارة.

إن الكثافة الثنائية الضعيفة لمبادلات المغرب مع شركائه الأفارقة تعكس ضرورة القضاء تدريجيا على القيود الهيكلية (المؤسساتية والسياسية واللوجيستية) التي تحول دون توسيع علاقات التعاون التجاري مع هذه البلدان، وذلك من أجل توسيع جغرافية مبادلات بلدنا وتنويع مصادر نمو تجارتنا الخارجية وكذا لصالح المنفعة المتبادلة للشركاء.

وهكذا، فإن السوق الإفريقية بمثابة حامل بالنسبة للمقاولات المغربية المصدرة شريطة أن تتبنى هذه الأخيرة استراتيجية تأقلمٍ مع طلب هذه المنطقة على الواردات. ويجب على المقاولات المغربية التي تستهدف إفريقيا أن تهيئ استراتيجية دخول تنبني على اعتبارات متعلقة بالتكاليف (قيادة التكلفة) انطلاقا من الخيارات القطاعية المستهدفة بناء على تطور الاحتياجات الحالية وخاصة المستقبلية للشعوب الإفريقية. ويعتبر كل من النمو السكاني وصعود الطبقات المتوسطة وزحف المجال الحضري في القارة عواملا يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل توقع التكوين التصاعدي لهذه الاقتصادات السائرة في طريق النمو.

ومن جهة أخرى، وإذا كان المجتمع الدولي قد التزم بعدة مشاريع لإعادة التأهيل الاقتصادي والمؤسساتي التي تستهدف الحد من التهميش الذي تعاني منه عدة بلدان إفريقية، فإنه يمكن للمغرب أن يلعب دورا مهما عبر تطوير استراتيجية للتعاون الثلاثي تسمح بتسخير خبرة ومهارة المقاولات المغربية لخدمة مشاريع التنمية، وخاصة تلك المتعلقة بالبنيات التحتية.

يجب إذن وضع استراتيجية بعيدة المدى من أجل التنبؤ بالتطورات الإيجابية وديناميةالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلوح في الأفق في إفريقيا جنوب الصحراء.

[11] المركز المغربي للظرفية، مراسلة عدد 222، ص 13.

ببليوغرافيا

- ألان أنتيل : المملكة المغربية وسياستها تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، IFRI، نونبر 2003.
- صندوق النقد الدولي : الآفاق الاقتصادية الإقليمية: إفريقيا جنوب الصحراء, ماي 2006.
- حميد أقروط: الجولة الملكية في إفريقيا : دفع التعاون جنوب-جنوب، فبراير 2005.
- الوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة الدولية: التجارة والاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء، غشت 2004.
- أولويات التعاون بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) تقرير مجموعة العمل التي ترأسها فيليبهوغون أبريل 2002.
- غوميسي موتوم : تحفيز التجارة بين الدول الإفريقية، "إفريقيا تنطلق"، شتنبر 2002.
- غوميسي موتوم : ما تعنيه الدوحة لإفريقيا، "إفريقيا تنطلق"، دجنبر 2001.

إرنستو هيرنانديز-كاتا:- Ernesto Hernández-Catá : النمو والاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء: ما يمكننا أن نفعل؟ التمويل والتنمية/دجنبر 2000.

- صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2011.

مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية: التقرير السنوي حول الاستثمارات المباشرة الأجنبية، 2012.

- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: تقرير 2010: "نظرة شاملة للظروف الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا سنة 2009".
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: تقرير 2011: "خلق التنمية : "دور الدولة في التحول الاقتصادي".
- قاعدة معطيات Chelem.

المركز المغربي للظرفية، مراسلة عدد 222، فبراير 2011.

- مكتب الصرف، تقرير التجارة الخارجية 2012.

ملحق: الاتفاقيات التجارية والاستثمارات التي تجمع المغرب بالبلدان المستقبلة لاستثماراته المباشرة الأجنبية في إفريقيا جنوب الصحراء (ت : توقيع؛ م: مصادقة؛ س: سريان)

البلد	الاتفاقية التجارية	الاتفاقية التجارية والجمركية	اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها	اتفاقية عدم ازدواجية الضريبة	اتفاقية التأسيس
موريتانيا	ت: 09-07-1970 م: 03-05-1972 س: 06/02/78[12]	ت: 04-08-1986 م: 23-05-1993 س: 04-09-1993	ت: 13-06-2000 م: 15-02-2001	-	ت: 20-01-1979
السنغال	ت: 13-02-1963 س: نفسه	ت: 13-09-1987 س: 03-12-1987، تطبيق	ت: 15-11-2006 م: 05-03-2011	ت: 01-03-2002 م: 21-04-2004 س: 19-05-2006	ت: 27/03/64 م : 11-12-1965
مالي	* ت : 15-02-1961 س: 15-02-1962 * ت : 17-09-	-	ت: 20-02-2014	ت: 20-02-2014	-
غينيا	* ت : 21-10-1960 س: نفسه * ت : 15-02-	ت: 12-04-1997 س: 09-07-2003	ت: 02-05-2002	ت: 03-03-2014	-
بوركينافاسو	ت: 26-06-1996	-	ت: 08-02-2007	ت: 18-05-2012 م: 21-05-2013	-
ساحل العاج	ت: 05-05-1995 س: نفسه	* ت : 22-09-1973 م: 16/12/80, تم إلغاؤه * ت : 22-09-1998	-	ت: 20-07-2006 م: 30-11-2007	-
الكاميرون	15-04-1987 س: نفسه	-	ت: 24-01-2007	ت: 07-09-2012 م: 21-05-2013	-
جمهورية إفريقيا الوسطى	ت: 26-06-1986	-	ت: 26-09-2006 م: 05-03-2011	-	-
الغابون	* ت : 17-10-1972 س: 13-10-1974	-	ت: 21-06-2004 س: 24-07-2009	ت: 03-06-1999 م: 15-02-2001	-
جزر الموريس	-	-	-	-	-
نيجيريا	ت: 04-04-1977 م: 03-05-1978 س: 05-07-1978	-	-	-	-
السودان	ت: 09-09-1998	-	ت: 23-02-1999 س: 04-07-2002	ت: 23-04-2003	-
الكونغو برازافيل	ت: 18-09-1996	-	-	ت: مارس 2013	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ت: 14-10-1972 م: 13-05-1974 س: 25-07-1975	-	-	-	-

المصدر وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة الخارجية، المديرية العامة للضرائب، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (مجموع اتفاقيات ازدواجية الضريبة المبرمة من طرف المغرب، معاهدات الاستثمار الثنائي الموقعة من طرف المغرب)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دراسة المنظمة لسياسات المغرب الاستثمارية 2010).

12 تم إلغاؤه وتعويضه بالاتفاقية التجارية والجمركية الموقعة في نواكشوط بتاريخ 4 غشت 1986.